Albahit Journal of Applied Sciences
"open-access, peer-reviewed biannual journal"
eISSN: 2708-8936, pISSN: 2708-244X
Volume 5, Issue 4, 2026
Page No: 75-91
***Website**: https://albahitjas.com.ly/index.php/albahit/en/index*



Assessment of Financial Distress Risk Using the Kida and Sherrod Models: An Applied Study of Al-Yaqeen Bank During the Period 2020–2024

Ali Abduladiem Abughoula *
Department of Administrative and Financial Sciences, College of Technical Sciences, Misrata, Libya
*Corresponding author: ali.abduladiem63@gmail.com

Received: 26-07-2026	**Accepted:** 02-10-2026	**Published:** 16-10-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

This study aimed to assess the level of financial distress risk at Al-Yaqeen Bank—a private commercial bank operating in Libya—for the period 2020–2024, using the Kida and Sherrod models. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing secondary data extracted from the bank's financial statements to calculate the financial indicators required for both models, thereby determining the bank's level of financial distress risk.

The results from the Kida model yielded negative values throughout the study period, ranging from -0.202 to -0.239, which indicates a high level of financial distress risk according to this model's criteria. Conversely, the Z-score values derived from the Sherrod model ranged between 12.318 and 11.133—a range classified as the "third category," where predicting financial distress or bankruptcy is difficult. This discrepancy between the two models is primarily attributable to differences in the number of variables, the relative weights assigned within each model's equation, and the specific Z-score thresholds used for classification.

The study recommends that the management of Al-Yaqeen Bank intensify periodic monitoring of financial performance indicators—specifically profitability, liquidity, asset utilization efficiency, and financial leverage—rather than relying solely on the annual net profit or loss figure when evaluating the bank's financial position. It also recommends taking the warning signs indicated by the results of the two models seriously, by conducting in-depth analytical studies and employing additional quantitative models; this would help provide an accurate and honest picture of Al-Yaqeen Bank's financial situation.

Keywords: Financial distress, Kida model, Sherrod model, Al-Yaqeen Bank.

تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي وفقًا لنموذجي (Kida و Sherrod):
دراسة تطبيقية على مصرف اليقين خلال الفترة (2020–2024)

علي عبدالعظيم أبوغولة*
قسم العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم التقنية، مصراتة، ليبيا

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي وفقًا لنموذجي Kida و Sherrod بالتطبيق على مصرف اليقين باعتباره أحد المصارف التجارية الخاصة العاملة في ليبيا خلال الفترة 2020–2024، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام البيانات الثانوية المستخرجة من القوائم المالية للمصرف، واحتساب المؤشرات المالية اللازمة لتطبيق النموذجين وفق المعايير المعتمدة لكل نموذج، وتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي بالمصرف محل الدراسة.

أظهرت نتائج نموذج Kida قيمًا سالبة طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين (0.202-) و(0.239-)، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى مخاطر التعثر وفق معيار هذا النموذج. في المقابل، تراوحت قيم مؤشر (Z) وفق نموذج Sherrod بين (12.318) و(11.133)، وهي تقع ضمن الفئة الثالثة التي يصعب فيها التنبؤ بمخاطر التعثر المالي والإفلاس، ويُرجح بأن هذا التباين بين مخرجات النموذجين يعود بشكل رئيس إلى اختلاف في عدد المتغيرات والأوزان النسبية المخصصة في معادلة كل نموذج، وكذلك اختلاف في قيم وحدود مؤشر (Z) المستخدمة في تصنيف كل نموذج.

توصي الدراسة إدارة مصرف اليقين بضرورة تكثيف المتابعة الدورية لمؤشرات الأداء المالي، ولا سيما مؤشر الربحية والسيولة وكفاءة استخدام الأصول، وكذلك الرافعة المالية، بدلاً من الاكتفاء بالقيمة الظاهرة في صافي الربح أو الخسارة السنوي عند تقييم الوضع المالي للمصرف. كما توصي بالتعامل الجاد مع الإشارات التحذيرية التي أظهرتها نتائج النموذجين، من خلال إجراء دراسات تحليلية مُعمقة واستخدام نماذج كمية أخرى، وهذا يُسهم في إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن الوضع المالي لمصرف اليقين.

الكلمات المفتاحية: التعثر المالي، نموذج Kida، نموذج Sherrod، مصرف اليقين.

1. المقدمة:

يُعد الاستقرار المالي من المتطلبات الأساسية لاستمرارية المؤسسات المصرفية وقدرتها على أداء وظائفها بكفاءة، نظراً لدورها المحوري في تجميع المدخرات، وتوجيه الموارد المالية، وتمويل النشاط الاقتصادي. ومن ثم، فإن ظهور مؤشرات تشير إلى تراجع الربحية أو القدرة على الوفاء بالالتزامات أو كفاءة استخدام الموارد قد يمثل إنذاراً مبكراً لاحتمال تعرض المؤسسات المصرفية لمخاطر التعثر المالي.

ولهذا الأمر، فإن الاعتماد على قائمة الدخل من خلال الاطلاع على صافي الربح أو الخسارة وحده لا يكفي للحكم على سلامة الوضع المالي للمصرف من عدمه، لان قد تتغير نتائج النشاط دون أن تعكس بصورة كاملة مستوى المخاطر المالية أو قدرة المصرف على الاستمرار. لذلك برزت النماذج الكمية التي تعتمد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية للكشف المبكر عن مخاطر التعثر المالي وتحديد مستواها بصورة أكثر دقة وشمولية. ومن بين هذه النماذج المستخدمة في هذا المجال هما نموذجي Kida وSherrod، اللذان يعتمدان على مجموعة محددة من المؤشرات المالية والأوزان المختلفة، للوصول إلى قيمة كمية تساعد في تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي، كما تتيح المقارنة بين النموذجين والتعرف على أوجه التقارب والاختلاف في نتائج التصنيف، في ضوء اختلاف المتغيرات والأوزان التي يعتمد عليها كل نموذج.

تبرز أهمية هذا التحليل في المصارف الليبية في ظل التغيرات التي قد تنعكس على مؤشرات الربحية والسيولة والهيكل التمويلي وكفاءة استخدام الأصول. وهذا، يُعد مصرف اليقين حالة مناسبة للتطبيق؛ إذ سجل خسارة في عام 2020، ثم حقق أرباحاً متتالية خلال الأعوام (2021،2022،2023)، قبل أن يعود إلى تسجيل خسارة في عام 2024، وهو ما يستدعي تحليلاً يتجاوز مجرد تتبع صافي الربح أو الخسارة.

وحسب اطلاع الباحث، بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التعثر المالي وما يتبعها من مخاطر مالية على القطاع المصرفي باستخدام النماذج الكمية، فإن الدراسات التطبيقية الحديثة التي تجمع بين نموذجي Kida وSherrod في المصارف الليبية، ما تزال محدودة. ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين خلال فترة الدراسة باستخدام النموذجين، ومقارنة النتائج التي يتوصل إليها كل منهما.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة** (الجندي و الضراط، 2025): هدفت الدراسة إلى بيان مدى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في مصرف الصحارى باستخدام نموذجي Sherrod وAltman، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وذلك بتطبيق مؤشرات النموذجين على بنود القوائم المالية المتاحة للمصرف خلال فترة الدراسة، والتي

تمت تجزئتها إلى ثلاث فترات للخروج بنتائج أكثر دقة. وانتهت الدراسة إلى أن المصرف قد يواجه الفشل المالي وفقًا لنموذج Altman، بينما يصعب التنبؤ بتلك الحالة وفقًا لنموذج Sherrod لعموم فترة الدراسة، قد أوصت الدراسة بضرورة التأكد من السلامة المالية للمصرف عبر مزيد من نماذج التنبؤ والتحليل المالي، والاستفادة منها في تقييم الأداء، وتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بنشر القوائم المالية.

- **دراسة** (Abdulhassan & Hamadi, 2025): اعتمدت هذه الدراسة مدى دقة ثلاثة نماذج تحليلية شائعة في التنبؤ بمخاطر الإفلاس المالي، حيث طبقت فيها نماذج Altman وKida وSherrod على البيانات المالية للبنك العراقي الخاص من عام 2021 إلى عام 2024. بعد إجراء التحليلات المالية اللازمة، تم فحص نتائج كل نموذج على حدة لتقييم دقة التنبؤ وتحديد نقاط الضعف المالية المحتملة. وكشفت النتائج عن أنماط متباينة، حيث أشار نموذج Altman إلى انخفاض مستمر في مؤشر (Z) من عام لآخر، مما يدل على تدهور الوضع المالي، وتزايد مخاطر التعثر المالي، لا سيما في عام 2022. بالمقارنة، أظهر نموذج Kida بيانات أكثر خطورة، حيث سجل قراءات سلبية طوال الفترة. أثارت هذه القراءات السلبية المتكررة مخاوف جدية بشأن مخاطر إفلاس البنك، والتي كان من المستحيل تجاهلها، بينما تميز نموذج Sherrod باستقرار نسبي أكبر، حيث كانت قيمة (Z) إيجابية في كل عام تم اختباره. يسلط هذا الاختلاف الضوء على تأثير المنهجية المستخدمة في النماذج على حساسيتها للمخاطر المالية؛ إذ يوفر استخدام أدوات تحليل متعددة تقييمًا شاملًا للوضع المالي للبنك، يتفوق على أي نموذج يُدرس بشكل منفرد. وتؤكد نتائج الدراسة على الحاجة إلى نماذج تعكس بدقة الخصائص المميزة للقطاع المصرفي العراقي. كما تقترح تطوير مؤشرات إنذار مبكر مصممة خصيصًا للوضع الاقتصادي في العراق. ويمكن لهذا النهج أن يمكّن صانعي القرار في البنوك العراقية من توقع الأزمات المالية بفعالية أكبر، ووضع خطط أكثر متانة، وهو أمر ضروري لتحقيق النجاح المالي.
- **دراسة** (بوعظمات و المنفي، 2024): هدفت الدراسة إلى التعرف على نتائج استخدام نماذج Springate, Kida, Altman, Sherrod, في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الليبية (الوحدة، المتحد، الجمهورية) للفترة الممتدة من 2019م إلى عام 2023م، ومن خلال الدراسة التطبيقية لبنود القوائم المالية لمصارف محل الدراسة المستخدمة في نماذج التنبؤ بالفشل المالي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: قبول الفرضية الأولى والتي تنص " باستخدام نموذج Kida إن المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي غير جيد، وستتعرض لخطر الإفلاس." وقبول الفرضية الثالثة والتي تنص " باستخدام نموذج Springate إن المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي غير جيد، وستتعرض لخطر الإفلاس،" وقبول الفرضية الخامسة والتي تنص بـ "لا يوجد توافق لنتائج النماذج المستخدمة بالتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية محل الدراسة، بينما تم رفض الفرضية الثانية والتي تنص "باستخدام نموذج Sherrod إن المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي غير جيد، وستتعرض لخطر الإفلاس،" وأيضا تم رفض الفرضية الرابعة والتي تنص "باستخدام نموذج Altman إن المصارف التجارية محل الدراسة وضعها المالي غير جيد، وستتعرض لخطر الإفلاس." وأوصت الدراسة إلى تعزيز الاهتمام باختبار نماذج التنبؤ بالفشل المالي المختلفة في المصارف التجارية في ليبيا لتجنب خطر الإفلاس وإدارة الأزمة بالشكل الصحيح.
- **دراسة** (زرقاطة، 2023): هدفت الدراسة إلى التنبؤ بالفشل المالي في مصرفي السلام وABC بالجزائر من خلال استخدام النموذجين Sherrod وKida، وبعض مؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية. توصلت الدراسة إلى صعوبة التنبؤ بالفشل المالي في المصرفين باستخدام نموذج Sherrod، كما أظهرت نتائج نموذج Kida أن مصرف السلام مهدد بالفشل المالي، حيث حقق نتائج سلبية طوال فترة الدراسة، أما مصرف ABC، فقد سجل نتائج إيجابية، إلا أن ابتعاده عن الفشل المالي كان بمتوسط هامش أمان 4.5%، كما ساعدت مؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية في تحديد الوضعية المالية للمصرفين. وقد أوصت الدراسة بتعزيز استخدام نماذج التحليل المالي والإنذار المبكر بصورة دورية، بالاستناد إلى البيانات المحاسبية ومؤشرات التدفقات النقدية، مع تأهيل الكوادر البشرية العاملة ورفع كفاءتهم في مجال التحليل المالي، كما أوصت أيضًا بتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، بما يدعم دقة تقييم الوضع المالي، والكشف المبكر عن مؤشرات الفشل المالي، ويساعد على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة في الوقت الملائم.

- **دراسة** (عرفة و الجطري، 2021): هدفت الدراسة لاختبار نماذج كمية تستخدم في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية، حيث تم تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة، وتوصل الباحثان إلى تطابق نتائج النموذجين Altman وKida بشأن التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية، في حين فشل نموذج Sherrod في ذلك. على ضوء النتائج المتحصل عليها، يوصي الباحثان المصارف التجارية الليبية الخاصة باعتماد تطبيق نماذج الفشل المالي بشكل دوري ومستمر، كونها تعزز ثقة المساهمين والمستثمرين بالمعلومات المالية المعبرة عن نتائج الأعمال والنشاط المصرفي.

3. التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن النماذج الكمية تحظى بأهمية في تقييم مخاطر التعثر والفشل المالي في المؤسسات المصرفية، من خلال الاعتماد على المؤشرات والنسب المستخرجة من القوائم المالية. وقد اتجهت هذه الدراسات إلى استخدام أكثر من نموذج للمقارنة بين نتائج التصنيف، حيث كشفت نتائجها عن وجود اختلافات بين مخرجات النماذج المستخدمة، بما يعكس اختلاف المؤشرات المالية الداخلة في حساب كل نموذج، والأوزان النسبية المخصصة لها، ومعايير تصنيف النتائج.

وتتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتماد البيانات المالية والنماذج الكمية لتقييم الوضع المالي للمصارف، كما تتفق معها في أهمية المقارنة بين مخرجات النماذج وعدم الاكتفاء بنتائج نموذج واحد. إلا أنها تختلف عنها في نطاقها التطبيقي؛ إذ تركز على مصرف اليقين، باعتباره مصرفًا تجاريًا خاصًا في ليبيا، خلال الفترة (2020–2024)، باستخدام نموذجي Kida وSherrod معًا. كما تركز على تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي وفق نتائج النموذجين، وتحليل اتجاهات المؤشرات المالية الداخلة في حساب كل منهما، ومقارنة أوجه الاتفاق والاختلاف في تصنيف مستوى المخاطر خلال الفترة نفسها.

وتتمثل *الفجوة البحثية* التي تسعى الدراسة الحالية إلى تغطيتها، في حدود الدراسات السابقة التي أمكن الاطلاع عليها، في عدم تناول مصرف اليقين بدراسة تطبيقية مخصصة تجمع بين نموذجي Kida وSherrod لتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي خلال الفترة (2020–2024). وتكتسب هذه الفجوة أهمية تطبيقية في ضوء التغير الذي شهدته النتائج المالية الظاهرة لمصرف اليقين خلال الفترة، والمتمثل في تسجيل المصرف خسارة عام 2020، وتحقيق أرباح خلال الثلاثة أعوام التالية، ثم العودة إلى تسجيل خسارة عام 2024، الأمر الذي يستدعي تحليلًا ماليًا يتجاوز الاكتفاء بصافي الربح أو الخسارة إلى استخدام مؤشرات كمية أكثر شمولًا وفق النموذجين محل الدراسة.

وبناءً على ذلك، تتمثل الإضافة الأساسية للدراسة الحالية في تطبيق النموذجين على مصرف واحد وفي فترة زمنية موحدة، بما يسمح بمقارنة نتائج التصنيف وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي. ولا تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج جديد أو إثبات وقوع التعثر المالي أو الإفلاس فعليًا، كما لا تختبر الدقة التنبؤية الفعلية للنموذجين، وإنما تستفيد من مخرجاتهما بوصفها أدوات تحليلية للإنذار المبكر ودعم قراءة الوضع المالي للمصرف. ومن ثم، فإن نتائج الدراسة تمثل تقييمًا لمستوى مخاطر التعثر وفق معايير النموذجين، وتوفر أساسًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في متابعة الوضع المالي لمصرف اليقين واتخاذ ما يلزم من إجراءات عند الحاجة.

4. المشكلة البحثية

يرتبط استمرار نشاط المصارف التجارية وثقة المتعاملين معها ارتباطًا وثيقًا بمدى استقرارها المالي، بوصف الاستقرار شرطًا جوهريًا لطبيعة العمل المصرفي القائم على إدارة الأموال وتوظيفها. وتظل هذه المصارف عرضة لمخاطر مالية متعددة المصادر - ربحية أو سيولة أو ملاءة أو كفاءة توظيف أصول - قد تتراكم تدريجيًا لتتحول إلى مخاطر تعثر مالي فعلية، وهو ما يجعل الاكتفاء بمؤشر الربح أو الخسارة السنوي غير كافٍ للحكم على سلامة الوضع المالي، ويستوجب تحليلًا مركبًا يرصد الاختلالات في مرحلة مبكرة.

وتبرز أهمية هذا التحليل بوضوح في حالة مصرف اليقين، الذي أظهرت نتائجه المالية خلال الفترة (2020–2024) تذبذبًا لافتًا تمثل في خسارة عام 2020، تبعتها أرباح خلال 2021–2023، ثم عودة إلى الخسارة في 2024 - نمط يثير تساؤلات جدية حول مدى استقرار الوضع المالي للمصرف واحتمالات تعرضه لمخاطر التعثر مستقبلًا، ويستدعي تجاوز الحكم الظاهري على الأرباح والخسائر إلى تحليل كمي متكامل.

انطلاقًا من ذلك، تُحدد المشكلة البحثية في الحاجة إلى تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين خلال الفترة (2020–2024)، من خلال تطبيق نموذجي Kida و Sherrod على بياناته المالية المنشورة، ومقارنة التصنيفات الناتجة عن كل منهما لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

ويمكن صياغة التساؤل الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

"ما مستوى مخاطر التعثر المالي التي يواجهها مصرف اليقين خلال الفترة (2020–2024)، وفقًا لنتائج نموذجي Kida وSherrod؟"

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين خلال الفترة (2020–2024)، وفقًا لنموذج Kida؟
- ما مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين خلال الفترة (2020–2024)، وفقًا لنموذج Sherrod؟
- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج النموذجين في تصنيف مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين خلال الفترة (2020–2024)؟

5. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين خلال الفترة 2020–2024 وفقًا لنموذجي Kida وSherrod، بالإضافة لتحقيق أهداف فرعية أخرى، هي:

- تحليل اتجاهات المتغيرات المالية الداخلة في قيمة المؤشر (Z) بكل نموذج، وتحديد أبرز المؤشرات التي أسهمت في اختلاف نتائج التصنيف بين النموذجين.
- مقارنة نتائج النموذجين والوقوف على أوجه التقارب والاختلاف بينهما، كنتيجة تابعة لتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين، وليست غاية مستقلة بذاتها.
- تقديم توصيات تستند إلى نتائج التحليل بما يساعد إدارة مصرف اليقين والأطراف ذات العلاقة على تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي، ومتابعتها للحد من احتمالات تفاقمها مستقبلًا.

6. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العملية من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، المتمثل في تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين خلال الفترة 2020–2024، باعتبار أن أي اختلالات مالية قد يتعرض لها المصرف تنعكس سلباً على ربحيته، والعائد على حقوق المساهمين، وعلى مركزه المالي في الأجل القصير، فضلاً عن تأثيرها في ملاءته المالية، وقدرته التنافسية واستمراريته مستقبلاً. وتزداد هذه الأهمية بما تُفضي إليه الدراسة من نتائج وتوصيات تشكل مؤشرات تحليلية تفيد إدارة مصرف اليقين وأصحاب المصلحة في متابعة وتقييم وضعه المالي بصورة دورية، وهذا يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتدابير المناسبة في الوقت الملائم عند الحاجة. كذلك تُسهم الدراسة في دعم مبادئ الإفصاح والشفافية وتعزيز إمكانية إجراء المقارنات المالية بين المصارف التجارية الخاصة في البيئة المصرفية الليبية.

أما من الناحية العلمية، فتتمثل أهمية الدراسة في إثراء الأدبيات المالية والمحاسبية، من خلال تقديم دراسة تطبيقية حديثة على مصرف اليقين خلال الفترة (2020-2024)، بالاعتماد على نموذجي Kida وSherrod لتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي بالمصرف محل الدراسة.

7. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين من خلال تطبيق ومقارنة نتائج نموذجي Kida وSherrod.
- **الحدود المكانية:** مصرف اليقين، باعتباره أحد المصارف التجارية الخاصة في ليبيا.
- **الحدود الزمنية:** تم اختيار الفترة (2020–2024) باعتبارها أحدث فترة زمنية تتوافر عنها بيانات وتقارير مالية سنوية منشورة من قبل إدارة مصرف اليقين.

8. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته طبيعتها وأهدافها التي تتمثل في وصف وتحليل المؤشرات المالية المرتبطة بتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين باستخدام نموذجي Kida وSherrod. واستندت الدراسة إلى البيانات الثانوية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة للمصرف خلال الفترة (2020–2024)، واستخراج المؤشرات والنسب المالية وفق كل نموذج، واحتساب قيم مؤشر (Z) لكل سنة على حدة، لتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي بالمصرف محل الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة في معالجة البيانات المالية، وإجراءات العمليات الحسابية، وتصميم الجداول والأشكال البيانية على برنامج Microsoft Excel، بما أسهم في تنظيم البيانات واحتساب المؤشرات والنسب المالية في كل نموذج، وعرض النتائج بصورة واضحة تُسهل تحليلها ومناقشتها، مع التأكيد على أن نتائج الدراسة تعكس مستوى مخاطر التعثر المالي وفقًا لمعايير النموذجين، ولا تمثل حكمًا قطعيًا بوقوع مصرف اليقين في حالة تعثر مالي خلال فترة الدراسة.

9. تقسيمات الدراسة

قُسم الجزء اللاحق من الدراسة إلى مبحثين رئيسين، حيث خُصص المبحث الأول لعرض الإطار النظري للدراسة، من خلال تناول مفهوم التعثر المالي، وما يرتبط به من مخاطر مالية لاحقة. أما المبحث الثاني، فقد تناول الجانب العملي للدراسة المتعلق بتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي التي يواجهها مصرف اليقين خلال الفترة (2020–2024)، وفقًا لنتائج نموذجي Kida وSherrod، بالإضافة إلى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

يرتبط مفهوم التعثر المالي بمصطلحات مالية ومحاسبية أخرى، من أبرزها الفشل المالي والعسر المالي، وقد تتداخل دلالات هذه المصطلحات تبعًا لطبيعة الحالة المالية للمؤسسة والمرحلة التي تمر بها. كما يتباين تفسيرها وفقًا لطبيعة النشاط والظروف المالية والاقتصادية المحيطة، وما يصاحبها من مؤشرات تنذر بتزايد المخاطر المالية.

وفي ضوء ذلك، تعتمد الدراسة الحالية على مصطلح "التعثر المالي" بوصفه المصطلح الرئيس المعتمد في تحليل الظاهرة محل البحث، لاتساقه مع عنوان الدراسة وأهدافها ومنهجيتها القائمة على تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي باستخدام نموذجي Kida وSherrod، دون أن يعني ذلك إثبات وقوع المصرف فعليًا في حالة فشل مالي أو إفلاس.

1. التعثر المالي

كما سبقت الإشارة، تتعدد التفسيرات لمفهوم التعثر المالي في الأدبيات المالية والمحاسبية؛ إذ ينظر إليه بعض الباحثين بوصفه حالة من الضائقة أو العسر المالي، في حين يربطه آخرون بمسار التدهور المالي الذي قد ينتهي، في مراحله المتقدمة، إلى الإفلاس والتصفية. ومن ثم، فإن التعثر المالي لا يُعد نتيجة آنية أو حدثًا مفاجئًا، وإنما يمثل في الغالب مرحلة تتشكل تدريجيًا عبر الزمن، نتيجة تراكم مجموعة من الاختلالات والممارسات الإدارية والمالية غير الرشيدة، التي قد ترجع إلى أسباب وعوامل متعددة

(Rankin, 2012). ويرى بعض الباحثين أن التعثر المالي يمثل مرحلة تحذيرية أو متقدمة من الضائقة المالية، إلا أنه لا يعني بالضرورة وصول المؤسسة إلى مرحلة الإفلاس أو التصفية؛ إذ قد تتمكن من تجاوزه من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية المناسبة، من بينها تحسين مستوى الربحية، ورفع كفاءة استخدام الأصول، وإعادة هيكلة مصادر التمويل، وتعزيز مركزها المالي ومستوى السيولة، إلى جانب ترشيد المصروفات التشغيلية والتكاليف الثابتة، والعمل على زيادة رأس المال العامل (Senbet & Wang, 2021).

وفي تعريف آخر، يُنظر إلى التعثر المالي باعتباره حالة تواجه فيها المؤسسة ظروفًا طارئة أو غير متوقعة تحد من قدرتها على توليد عائد اقتصادي أو فائض من النشاط يكفي للوفاء بالتزاماتها، ولا سيما قصيرة الأجل. ويُشار إلى هذه الحالة في بعض الأدبيات بمصطلح العسر المالي، الذي قد يتطور في حال عدم معالجته في الوقت المناسب، إلى حالة أكثر حدة من التعثر المالي، بما قد يترتب عليها في مراحلها المتقدمة الوصول إلى الإفلاس والتصفية (عقاد و جلالي، 2018).

2. المؤشرات التحذيرية الدالة على التعثر المالي في المصارف

توجد مجموعة من المؤشرات والعلامات التحذيرية التي يمكن أن تظهر في المؤسسات، بما فيها المؤسسات المصرفية التي قد تعكس وجود مشكلات مالية، أو تشير إلى بداية ظهور مؤشرات التعثر المالي، ومن بين أبرز هذه المؤشرات ما يأتي: (عون الله و بن علي، 2018)

- تباطؤ النمو في المؤسسة مقارنةً بفترات مماثلة من السنوات السابقة، أو مقارنةً بمؤسسات أخرى مماثلة في القطاع نفسه.
- ظهور أرقام ومؤشرات غير معتادة في البيانات المالية للمؤسسة، مثل انخفاض في كفاءة استخدام الأصول، أو عدم القدرة على تحقيق أرباح مناسبة، أو تحقيق خسائر سنوية متكررة، أو عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها بسهولة.
- غياب مراقبة ومتابعة أرصدة التدفقات النقدية، بحيث يكون رصيد التدفقات النقدية الخارجة أكبر من رصيد التدفقات النقدية الداخلة.
- ضعف الخدمات المقدمة للعملاء وخاصةً في المصارف، مما قد يؤدي إلى فقدان كبار العملاء.
- قلة كفاءة الإدارة والعاملين بها، في تقييم الوضع المالي الراهن وتحديد اتجاهاته خلال الفترة، خاصةً إذا كانت البيئة المحيطة بالمؤسسة غير مستقرة، الأمر الذي يتسبب في تأخر اكتشاف الاختلالات المالية.
- التقدير الخاطئ لمستويات الذروة الموسمية، ومنح الائتمان على أساس هذا التقدير الخاطئ.

3. أهمية الكشف المبكر عن التعثر المالي في المصارف

يحظى الكشف المبكر عن التعثر المالي في المصارف وتحديد مستواه بأهمية كبيرة بالنسبة إلى مختلف أصحاب المصلحة، لما يتيحه من إمكانية التعرف على مؤشرات التعثر ومسبباته في وقت مبكر، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتدابير المناسبة للحد من آثاره قبل تفاقم المخاطر المالية. وتبرز أهمية ذلك بصورة خاصة بالنسبة إلى الإدارة المصرفية؛ إذ يساعدها الكشف المبكر على متابعة مواطن الضعف ومعالجتها، وتحسين كفاءة إدارة الموارد والالتزامات، واتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب. وقد تبدو بعض المؤشرات الأولية للتعثر محدودة الأثر في بدايتها، إلا أن تجاهلها أو تأخر معالجتها قد يؤدي إلى تراكم الاختلالات المالية وتزايد حدة المخاطر مستقبلًا، بما قد ينعكس سلبًا على استقرار المصرف واستمراريته. ومن ثم، يمثل الكشف المبكر عن التعثر المالي أداة مهمة للحد من الخسائر المحتملة، وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة المخاطر وتجنب تفاقمها إلى مستويات أكثر حدة، قد تصل في بعض الحالات إلى الفشل المالي والإفلاس (كحلولي و خلخال، 2021).

أما مصلحة المساهمين الحاليين، فتتمثل في معرفة الوضع المالي للمصرف، لتقييم قدرته على المحافظة على أموالهم وتنميتها، في حين تتمثل مصلحة المستثمرين المحتملين في التعرف على المركز المالي للمصارف، بما يمكنهم من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة، واتخاذ قرارات رشيدة، من خلال اختيار المصرف الذي يحقق لهم عائداً مناسباً في ظل مستوى مقبول من المخاطرة .

أما الجهات الحكومية والسلطات النقدية والاقتصادية، فيتمثل اهتمامها بالكشف المبكر عن حالات التعثر المالي في المصارف في الحرص على سلامة استقرار الجهاز المصرفي والاقتصاد المحلي، والحد من احتمالية نشوء الأزمات المالية، وتجنب الآثار والتداعيات التي قد تمتد من المصارف المتعثرة إلى بقية القطاعات الأخرى. وبالتالي فإن كشف التعثر المالي في المصارف يعتبر بمثابة الإنذار المبكر عن المشكلات المالية التي قد تعاني منها بعض هذه المؤسسات، والتي لا بد من تداركها قبل فوات الأوان، وهي تعد أداة مهمة تساعد في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية السليمة (أودينة وآخرون،2021).

4. مراحل التعثر المالي في المصارف

مراحل التعثر المالي التي تمر بها المصارف تشبه إلى حد كبير تلك المراحل التي تمر بها المؤسسات الأخرى؛ إذ إن التعثر المالي لا يحدث عادةً بصورة مفاجئة أو وليد لحظة معينة، وإنما يمثل نتيجة تراكمية لمجموعة من الأحداث والمشكلات المالية التي تتطور عبر فترات زمنية متعاقبة. وبناءً على ذلك، تمر المؤسسات المتعثرة بعدد من المراحل المتدرجة، تبدأ بظهور مؤشرات التعثر المالي، وتتطور تدريجيًا في حال عدم اكتشافها ومعالجتها، وصولًا إلى مرحلة الإفلاس والتصفية. وفيما يلي عرض لهذه المراحل بالترتيب: (الحسناوي و العذاري، 2021)

- **مرحلة ظهور حدث عارض:** تعرف هذه بمرحلة "التعثر المالي"، وهي تعتبر نقطة البداية للمراحل الأخرى، ما لم تتدارك المؤسسة أوضاعها وتعديل سياستها المالية. وفي هذه المرحلة تدخل المؤسسة في التزامات تشكل حملًا ثقيلًا عليها من غير أن يتم توجيه هذه الأموال في مجالات تحقق منها عوائد مرجوه، كون هذا الالتزام سوف يصبح خطرًا على السيولة النقدية في المؤسسة.
- **مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:** في هذه المرحلة لا تكترث الإدارة للوضع الخطير الذي يحيط بها، والناتج من العارض الذي برز في المرحلة السابقة، وعدم محاولتها ايجاد الحلول التي تصب في صالح المؤسسة، وإخراجها من المأزق الذي تمر به.
- **مرحلة إدراك الخطر:** في هذه المرحلة تكون الخطورة في تزايد مستمر، في حين لا تحرك الإدارة ساكنًا تجاه الخطر المحيط بها، وقد تبقى تسير على ضوء سياستها التشغيلية غير الملائمة، مما يؤدي إلى تراكم الخسائر سنويًا ونقص السيولة.
- **مرحلة الانسجام مع الخطر:** وهي أصعب مرحلة تصل إليها المؤسسة المتعثرة، وفيها يكون التعثر المالي جزء من أنشطتها اليومية، وعندها قد تغلق أحد مصادر إيراداتها الرئيسة التي قد تحتاج لمبالغ مالية كبيرة لغرض الصيانة أو التطوير، وبالتالي تبدأ الأيدي العاملة بالانتقال إلى مؤسسات أخرى، أي أن المؤسسة في طريقها إلى نهاية المرحلة، وهي الإفلاس والتصفية إن لم يعالج السبب.
- **مرحلة حدوث الأزمة:** في هذه المرحلة لن تتمكن المؤسسة من الوفاء بالالتزامات التي عليها بسهولة، كون أصولها لا تكفي لسد ما بذمتها من ديون للغير، وهذا يعرف بالعسر المالي الحقيقي، فضلًا عن انتقال معلومات التعثر المالي للجهات الدائنة وحملة الأسهم، وعندها تبدأ المطالبات باستحقاقاتهم، واتباع الخطوات القانونية لضمان حقوقهم.
- **المرحلة النهائية:** في هذه المرحلة أمام المؤسسة خياران، هما: إمّا مواجهة الأزمة بقوة، والتصدي لها بحكمة، وعلاجها في الوقت المناسب، وإمّا الانهيار التام وإعلان حالة الإفلاس والبداء في إجراءات التصفية المالية.

5. أسباب التعثر المالي في المؤسسات المصرفية

لا يمكن إرجاع التعثر المالي المؤسسات المصرفية إلى سبب واحد بعينه، وإنما في الغالب محصلة لمجموعة من الأسباب والعوامل المتداخلة التي تتفاعل فيما بينها، وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى تعرض المصرف للتعثر المالي. وتختلف وجهات نظر الباحثين والدارسين بشأن طبيعة هذه الأسباب، كما تتباين من نظام مصرفي إلى آخر تبعًا للظروف الاقتصادية والمالية والبيئة المحيطة بها. وعلى الرغم من تعدد هذه الأسباب وتباينها، فإنه يمكن تصنيفها بصورة عامة ضمن مجموعتين رئيسيتين، هما: الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية: (عون الله و بن علي، 2018).

- **الأسباب الداخلية:** هي الأسباب التي ترتبط بطبيعة إدارة المصرف، وكيفية ممارسة الأنشطة التي تقوم بتنفيذها، وتضم جل الأسباب التي تستطيع الإدارة السيطرة عليها، لأنها مرتبطة بالبيئة الداخلية للنشاط، وتنحصر عادةً في: تدني كفاءة الإدارة والعاملين، انخفاض كفاءة استغلال الأصول في توليد الإيرادات، زيادة المديونية، عجز في السيولة النقدية، الغش والفساد، عدم توفر قسم تسويقي فعال وقوي داخل المصرف، عدم كفاية رأس المال العامل، إضافة إلى عوامل تنظيمية أخرى.
- **الأسباب الخارجية:** تعبر عن الأسباب التي مصدرها البيئة الخارجية المحيطة بالمصرف، وهي لا تقع ضمن نطاق التحكم فيها من طرف الإدارة، ومن أهم هذه الأسباب: عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الإصلاحات الاقتصادية والمالية غير المناسبة، المنافسة الشديدة، التدخل الحكومي، التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي، ضعف فاعلية أجهزة الإشراف والرقابة المصرفية، القصور في القوانين والتشريعات المحلية، وغيرها من الأسباب الأخرى.

6. أساليب الوقاية من التعثر المالي ومعالجته

نظرا لأن التعثر المالي يشير عادَةً إلى وجود اختلالات وصعوبات مالية قد تواجهها المؤسسة، يبدأ معها تراجع في مؤشرات الربحية، والسيولة والتدفقات النقدية الداخلة، بما قد يحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، وهذا لا يعني بالضرورة وصول المؤسسة إلى مرحلة الفشل النهائي، بل قد يظل الأمر قابل للمعالجة والإنقاذ متى تم اكتشاف مظاهر التعثر والتعامل معها في الوقت المناسب. ونظرًا لاختلاف أسباب التعثر المالي والظروف المحيطة بالمؤسسات، فإنه يصعب وضع مقترحات ثابتة ومحددة يمكن تطبيقها بصورة موحدة لعلاج حالات التعثر المالي في جميع المؤسسات المتعثرة (الأنصاري، 2012).

الوقاية من التعثر المالي يتطلب الأمر الإلمام أولاً بمفهومه وأسبابه ومؤشرات، إلى جانب التعرف على سبل الكشف المبكر عنه، واتخاذ التدابير المناسبة للحد من احتمالية حدوثه أو تفاقمه. وفي حال وقوع المؤسسة في حالة التعثر المالي، يصبح من الضروري تحديد أسبابه بدقة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت الملائم، قبل تفاقم الوضع المالي ووصوله إلى مرحلة متقدمة يصعب معالجتها. وفي هذا السياق، يمكن أن تشمل إجراءات المعالجة مراجعة شاملة لجميع السياسات الإدارية والمالية المرتبطة بنشاط المؤسسة، وترشيد الإنفاق من خلال خفض المصروفات التشغيلية والتكاليف الثابتة، والحد من العمليات غير الضرورية التي لا ترتبط مباشرةً باستمرار النشاط، إلى جانب معالجة أوجه الخلل في الهيكل التمويلي، بما في ذلك تعزيز التمويل الذاتي من خلال زيادة مساهمات المساهمين الحاليين أو استقطاب مستثمرين جدد (أودينة وآخرون،2021).

7. النماذج الكمية المختارة لتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين

تُعد ظاهرة التعثر المالي وما قد تفضي إليه من فشل مالي وإفلاس من الموضوعات ذات الأهمية البالغة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. ومن هذا المنطلق، اهتم الباحثون منذ القرن الماضي بتطوير نماذج كمية تعتمد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، بهدف قياس مستوى مخاطر التعثر المالي والكشف المبكر عن احتمالية حدوثه، وفي إطار هذه الدراسة، تم اختيار نموذجين من النماذج الكمية المستخدمة في هذا المجال، هما: نموذج Kida، ونموذج Sherrod، وذلك بهدف تطبيقهما على البيانات المالية لمصرف اليقين، وتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي لديه خلال فترة الدراسة، ومقارنة النتائج التي توصل إليها كل نموذج.

7-1. نموذج "KIDA"

نموذج Kida هو نموذج إحصائي كمي يُستخدم في التحليل المالي. طُرح هذا النموذج عام 1981 لتقييم الوضع المالي للمؤسسات المالية والتنبؤ باحتمالية تعثرها أو إفلاسها المالي. يعمل نموذج Kida كنظام إنذار مبكر للإدارة والمستثمرين والدائنين من خلال تحديد المؤسسات المعرضة لخطر التعثر المالي (Al-Banna, et al. 2021). ويعتمد هذا النموذج على خمسة مؤشرات مالية منفصلة للتنبؤ بالتعثر المالي. وتتمثل دالة التمييز التي طورها "Kida" في المعادلة التالية: (Elsayed, et al. 2023)

$$Z = 1.042\ X1 + 0.427\ X2 - 0.461\ X3 - 0.463\ X4 + 0.271\ X5$$

والجدول التالي يوضح قيم ونسب المتغيرات (X) الواردة في المعادلة السابقة.

الجدول رقم (1): المتغيرات (X) الخمسة والمعادلة الخاصة بكل متغير والوزن النسبي لها.

المتغير	المعادلة	الوزن النسبي	المؤشر
X1	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	1.042	الربحية
X2	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات	0.427	الرافعة المالية
X3	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	0.461	التداول
X4	المبيعات (الإيرادات) / إجمالي الأصول	0.463	النشاط
X5	الأصول السائلة (النقدية) / إجمالي الأصول	0.271	السيولة السريعة

ولكي يُحكم ويُميز بين المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة، واحتمالية نجاحها أو فشلها تُحددها قيمة(Z) التراكمية والمحسوبة وفق معادلة هذا النموذج، حيث (Z) يعتبر مؤشر يبين درجة المخاطر أو السلامة المالية للمؤسسة، فإذا كانت قيمة (Z) سالبة، فإن ذلك يدل على أن المؤسسة متعثرة وفي وضعية سيئة، وقد تواجه خطر الفشل المالي والإفلاس، أما إذا كانت قيمة (Z) موجبة، فهي تعتبر مؤسسة غير متعثرة وناجحة (مطر، 2016).

ولهذا يعتبر نموذج Kida من ضمن نماذج التحليل المالي المتقدمة التي تستخدم في عملية تحليل وتقييم الوضع المالي في المؤسسات المصرفية، ولا سيما تحديد مستوى التعثر المالي ومخاطر الإفلاس، وبالتالي، فإن هذا النموذج يُتيح إمكانية اتخاذ التدابير الوقائية للحد من الخسائر المالية بقدر الإمكان.

7-2. نموذج "SHERROD"

يعتبر نموذج Sherrod أحد أهم النماذج المستخدمة في تحديد مستوى التعثر المالي بالمصارف، وهذا النموذج مبني على ست متغيرات أساسية، الجدول رقم (2) يبين كلًا من المتغيرات الستة والمعادلة الخاصة بها والوزن النسبي لكل متغير، بالإضافة إلى طبيعة المؤشر، ويتم تحديد قيمة (Z) في هذا النموذج وفق الصيغة الآتية: (كحلولي و خلخال، 2021).

$$Z = 17\,X1 + 9\,X2 + 3.5\,X3 + 20\,X4 + 1.2\,X5 + 0.1\,X6$$

حيث (Z) يعتبر مؤشراً رقمياً يبين درجة المخاطرة المالية أو السلامة المالية للمؤسسة، استناداً إلى متغيرات أساسية تشمل السيولة والربحية والرافعة المالية (Weber & Schmidt, 2025).

الجدول رقم (2): المتغيرات والمعادلات والمؤشرات المالية المعتمدة في نموذج Sherrod وأوزانها النسبية

المتغير	المعادلة	الوزن النسبي	المؤشر
X2	الأصول السائلة (النقدية) / إجمالي الأصول	9	السيولة السريعة
X3	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول	3.5	الرافعة المالية
X4	صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول	20	الربحية
X5	إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات	1.2	الملاءة المالية
X6	إجمالي حقوق الملكية / الأصول الثابتة	0.1	الرافعة المالية

وبناء على قيمة (Z) المحسوبة يتم تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية، والجدول التالي يبين تصنيف هذه المؤسسات ودرجة المخاطرة فيها، كما حددها نموذج Sherrod.

الجدول رقم (3): تصنيف درجة المخاطرة وفق نموذج Sherrod.

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة(Z)
الأولى	المؤسسة غير متعثرة وليست معرضة لمخاطر الفشل المالي والإفلاس.	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل لتعرض المؤسسة للتعثر المالي ومخاطر الإفلاس.	$20 \leq Z < 25$
الثالثة	يصعب التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة ومخاطر الإفلاس، وتُعرف بـ«المنطقة الرمادية.«	$5 \leq Z < 20$
الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر التعثر المالي ومهددة بالإفلاس.	$-5 \leq Z < 5$
الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر التعثر المالي ومهددة بالفشل المالي والإفلاس.	$Z < -5$

بشكل عام، فإن قيمة (Z) المرتفعة (أعلى من 25) تشير إلى أن المؤسسة تتمتع بوضع مالي سليم وقوي، بينما تعكس القيم المتوسطة (من 5 إلى 25) مستويات متفاوتة من الأمان مع وجود بعض مخاطر التعثر المالي، في حين أن القيم القريبة من الصفر أو السالبة (-5 وما دون) تشير إلى أن المؤسسة تعاني من تعثر مالي ووضع حرج مع احتمالية عالية للفشل أو الإفلاس (Martinez & Rodriguez, 2025).

المبحث الثاني: الجانب العملي للدراسة

1. نبذة عن مصرف اليقين

يعتبر مصرف اليقين مؤسسة مالية ليبية تأسست وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م بشأن المصارف، سجل تجاري رقم (9237)، انطلقت أعماله المصرفية وفقًا لإذن المزاولة رقم (98) لسنة 2019م، وأفتتح أول فروعه بتاريخ 2019/09/19م. يبلغ رأس مال المصرف التأسيسي والمكتتب فيه وفق التشريعات النافذة 250 مليون دينار ليبي مدفوع بالكامل ومقسم على 2.5 مليون سهم بقيمة اسمية 100 د.ل للسهم الواحد، من خلال الاكتتاب العام في سوق المال الليبي.

بتاريخ 2023/06/11م تمت زيادة رأس مال المصرف إلى 500 مليون د.ل، وفقًا لتعليمات مصرف ليبيا المركزي برسالته رقم (ارم ن804)، وبذلك يكون رأس المال المكتتب فيه 500 مليون د.ل والمدفوع منه 250 مليون د.ل.

يمتلك الأفراد ما نسبته 71% من رأس المال، بينما تمتلك الشركات ما نسبته 29%، ليكون أحد المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز التنمية المستدامة. ويمارس المصرف نشاطاته المصرفية ويقدم خدماته ومنتجاته وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، لدعم جهود التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية بالبلاد، حيث يقدم خدماته لعملائه من خلال شبكة من الفروع تنتشر في ربوع الوطن. ويسعى المصرف منذ افتتاحه لأن يكون في مقدمة المصارف التي تقدم خدمات مصرفية إلكترونية متطورة تُسهل تحويل الأموال، وتسوية المدفوعات لعملاء المصرف، بالإضافة إلى طرح منتجات التمويل والاستثمار والتوظيف الكفء للأموال سواء لمؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص من الشركات والمشاريع الصغرى والمتوسطة، وكذلك الأفراد، وبرؤية مصرفية متجددة (مصرف اليقين، 2024).

2. مصادر وطبيعة البيانات المالية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية تمثلت في البيانات المالية الواردة في القوائم المالية السنوية المنشورة رسميًا في الصفحة الإلكترونية لمصرف اليقين خلال الفترة 2020-2024. (مصرف اليقين، 2025).

وقد تم اختيار البيانات باعتبارها تمثل البيانات الفعلية لنشاط المصرف وأدائه المالي خلال فترة الدراسة، بما يتيح إجراء التحليل المالي وتطبيق النماذج الكمية بصورة تستند إلى معلومات مالية موثقة، بهدف تحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في المصرف محل الدراسة، ومقارنة النتائج التي توصل إليها كل نموذج وتحليل اتجاهاتها. والجدول التالي يتضمن البيانات المالية التي تحتاجها الدراسة عند تطبيق نموذجي (Sherrod-Kida) بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف اليقين.

الجدول رقم (4): الأرصدة المالية (بالدينار الليبي) لمصرف اليقين خلال الفترة 2020-2024.

البيـــان / السـنة	2020	2021	2022	2023	2024
الأصول المتداولة	763,450,391	1,285,515,904	1,637,480,953	1,941,342,591	1,442,157,840
الأصول السائلة "النقدية"	757,248,162	1,192,516,969	1,507,044,267	1,771,484,981	1,188,063,588
الأصول الثابتة	14,099,458	18,153,402	88,454,456	82,454,247	111,840,039
أصول غير ملموسة	11,730,459	8,050,975	5,850,730	1,219,977	646,461
إجمالي الأصول	789,280,308	1,311,720,281	1,731,786,139	2,025,016,814	1,554,644,340
الالتزامات المتداولة	697,127,355	1,187,479,706	1,485,304,618	1,724,009,742	1,264,140,419
اجمالي حقوق الملكية	91,674,373	115,113,355	237,328,985	291,674,546	286,518,393
إجمالي الالتزامات	697,605,935	1,196,606,926	1,494,457,154	1,733,342,268	1,268,125,947
اجمالي الإيرادات	8,736,753	47,060,648	69,190,987	78,484,090	43,525,217
صافي رأس المال العامل *	65,844,456	88,908,978	143,023,799	208,000,323	174,031,893
صافي الربح قبل الضرائب	-6,291,339	21,550,924	29,519,252	24,951,698	-4,986,154
صافي الربح بعد الضرائب	-6,291,339	18,360,982	22,434,632	18,964,327	-4,986,154

* صافي رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة – إجمالي الالتزامات المتداولة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لمصرف اليقين خلال الفترة (2020-2024).

3. تحليل مؤشرات نموذج "Kida" لمصرف اليقين خلال الفترة (2020-2024)

أظهرت نتائج المتغيرات الخمسة وفق نموذج Kida في مصرف اليقين خلال فترة الدراسة تباينًا واضحًا، فمؤشر الربحية (X1) يعكس بدقة اضطراب النتائج؛ إذ سجل قيمة سالبة عام 2020 (-0.008) تزامنًا مع الخسارة المحققة، ثم تحول إلى قيمة موجبة خلال 2021-2023، قبل أن يعاود الانخفاض إلى السالب عام 2024 (-0.003) متسقًا مع خسارة نهاية الفترة، وهذا ما أشارت إليه مشكلة الدراسة. أما مؤشر الرافعة المالية (X2) فاتخذ مسارًا تصاعديًا عامًا من 0.131 إلى 0.226، بما يعكس تحسنًا في قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات، وتراجعًا تدريجيًا في الاعتماد على التمويل الخارجي.

أما نسبة التداول (X3) فقد بقيت أعلى من الواحد الصحيح طوال الفترة (1.095-1.141)، وهي تعتبر زيادة طفيفة تعكس هامش الأمان في تغطية الالتزامات المتداولة. في المقابل، أظهر مؤشر النشاط (X4) ضعفًا عامًا في كفاءة استغلال الأصول لتوليد الإيرادات؛ إذ لم تتجاوز قيمته 0.04 في أفضل أداءه وذلك خلال عام 2022، مما يستدعي مراجعة سياسات توظيف الأصول. أما مؤشر السيولة النقدية (X5) فأظهر اتجاه انحداري من 0.959 إلى 0.764، رغم بقائه مرتفعًا نسبيًا، وهو ما قد يُعزى إلى توجه المصرف نحو توظيف أصوله في استثمارات بدلاً من الاحتفاظ بها عاطلة، وهو أمر إيجابي من زاوية الكفاءة، لكنه يقلص هامش الأمان النقدي للمصرف. والجدول التالي يبين قيم (X) الخمسة المحددة بهذا النموذج، بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف اليقين خلال فترة الدراسة والتحليل.

الجدول رقم (5): قيم المتغير (X) الخمسة المحددة بهذا نموذج Kida.

المتغير	2020	2021	2022	2023	2024
X1	-0.008	0.014	0.013	0.009	-0.003
X2	0.131	0.096	0.159	0.168	0.226
X3	1.095	1.083	1.102	1.126	1.141
X4	0.011	0.036	0.040	0.039	0.028
X5	0.959	0.909	0.870	0.875	0.764

كما أظهرت نتائج الدراسة وفق نموذج Kida، أن قيم (Z) المحسوبة جاءت سالبة طوال فترة الدراسة دون استثناء؛ إذ تراجعت قيمة هذا المؤشر من (0.202-) عام 2020 إلى (0.239-) عام 2024، أي نسبة التراجع بنحو 18.3% خلال هذه الفترة، وهذه النتائج تكشف عن استمرار الإشارة التحذيرية التي يقدمها هذا النموذج لمصرف اليقين، رغم تحسن النتائج وتحقيق أرباحًا خلال الأعوام 2021–2023، وهو ما يشير إلى أن الحُكم على مخاطر التعثر المالي لا يعتمد على قيمة صافي الربح أو الخسارة السنوية وحدها، وإنما يتأثر بمجموعة المؤشرات المالية الأخرى الداخلة في معادلة هذا النموذج، والجدول التالي يبين القيم المحسوبة للمتغيرات وفقًا لمعادلة نموذج Kida لمصرف اليقين خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (6): قيم المتغير(Z) بمصرف اليقين خلال الفترة (2020-2024) وفقًا لنموذج Kida.

المتغير	الوزن النسبي للمتغير	2020	2021	2022	2023	2024
X1	1.042	-0.008	0.015	0.013	0.010	-0.003
X2	0.427	0.056	0.041	0.068	0.072	0.096
X3	0.461	0.505	0.499	0.508	0.519	0.526
X4	0.463	0.005	0.017	0.018	0.018	0.013
X5	0.271	0.260	0.246	0.236	0.237	0.207
Z	—	-0.202	-0.214	-0.210	-0.218	-0.239

4. تحليل مؤشرات نموذج "Sherrod" لمصرف اليقين خلال فترة الدراسة (2020-2024)

أظهرت قيم المتغيرات الستة في نموذج Sherrod تباينًا في اتجاهاتها خلال فترة الدراسة. فقد ارتفع مؤشر رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (X1) من 0.084 عام 2020 إلى 0.115 عام 2024، رغم انخفاضه في 2021، بما يشير إلى تحسن نسبي في هامش رأس المال العامل. في المقابل، انخفض مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول(X2) من 0.959 إلى 0.764، بما يعكس تراجع الوزن النسبي للأصول السائلة مقارنةً بإجمالي الأصول الكلية التي يملكها المصرف. كما ارتفعت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (X3) من 0.116 إلى 0.184، بما يشير إلى تحسن نسبي في قاعدة التمويل الذاتي. أما مؤشر الربحية (X4)، فقد اتبع نمطًا متقلبًا؛ إذ سجل قيمة سالبة عام 2020، ثم تحول إلى الموجب خلال الأعوام 2021–2023، قبل أن يعود إلى السالب عام 2024، متسقًا مع التغير في نتائج صافي الدخل السنوي للمصرف، وهو ما أشارت إليه مشكلة الدراسة. أما بالنسبة لمؤشر الملاءة المالية (X5)، فقد ظل أعلى من الواحد الصحيح، وتراوح بين 1.131 و1.226، بما يشير إلى تفوق إجمالي الأصول على إجمالي الالتزامات. وأخيرًا، أظهر مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة (X6) انخفاضًا حادًا من 6.502 إلى 2.562، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى التوسع الملحوظ في الأصول الثابتة بوتيرة أسرع من نمو حقوق الملكية، وإن كانت النسبة لا تزال أعلى من الواحد الصحيح، ما يعني أن الأصول الثابتة لا تزال ممولة ذاتيًا دون حاجة إلى الاستدانة لتمويلها. الجدول التالي يوضح قيم المتغيرات (X)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية الخاصة بمصرف اليقين خلال فترات الدراسة والتحليل.

الجدول رقم (7): قيم المتغير (X) لمصرف اليقين وفق نموذج Sherrod خلال الفترة (2020-2024)

المتغير	2020	2021	2022	2023	2024
X1	0.084	0.075	0.088	0.107	0.115
X2	0.959	0.909	0.870	0.875	0.764
X3	0.116	0.088	0.137	0.144	0.184
X4	-0.008	0.016	0.017	0.012	-0.003
X5	1.131	1.096	1.159	1.168	1.226
X6	6.502	6.341	2.683	3.537	2.562

أما بالنسبة لنتائج قيم (Z) وفقًا نموذج Sherrod المحسوبة لمصرف اليقين خلال الفترة (2020-2024)، فقد بلغت أدناها في عام 2024 عند مستوى (11.133)، في حين بلغت أقصاها في عام 2020 لتصل مستوى (12.318)، وهي قيم تقع بالكامل في "المنطقة الرمادية" التي تعتبر ضمن الفئة الثالثة من فئات التصنيف المعتمدة في هذا النموذج ($5 \leq \mathbf{Z} < 20$)، وهذا يعني بأن مصرف اليقين في وضع يصعب فيه الحكم عليه بالتعثر المالي أو بالسلامة المالية.

ومن الملفت للنظر، أن قيم (Z) في نموذج Sherrod لم تُظهر اتجاهًا واضحًا وحادًا كما هو الحال في نموذج Kida، بل اضطراب ضمن نطاق ضيق نسبيًا طوال الفترة (فارق نحو 1.23 نقطة بين أعلى وأدنى قيمة)، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في تصنيف المصرف من عام لآخر. والجدول التالي يبين القيم المحسوبة للمتغيرات (X) و (Z) وفقًا لمعادلة نموذج Sherrod في مصرف اليقين خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (8): قيم المتغير(Z) بمصرف اليقين خلال الفترة (2020-2024) وفقًا لنموذج Sherrod

المتغير	الوزن النسبي للمتغير	2020	2021	2022	2023	2024
X1	17	1.429	1.271	1.494	1.825	1.947
X2	9	8.635	8.182	7.832	7.873	6.878
X3	3.5	0.407	0.307	0.480	0.504	0.645
X4	20	-0.159	0.329	0.341	0.246	-0.064
X5	1.2	1.358	1.315	1.391	1.402	1.471
X6	0.1	0.650	0.634	0.268	0.354	0.256
Z	—	12.318	12.038	11.805	12.204	11.133

5. مناقشة النتائج

كشفت نتائج تطبيق النموذجين معًا عن تباين جوهري في درجة الحدة التي يحدد بها كل نموذج مستوى مخاطر التعثر المالي لمصرف اليقين، رغم اتفاقهما الضمني على رصد بعض الظواهر المالية الأساسية الأخرى ذاتها في بعض سنوات الدراسة، والتي من بينها ظاهرة تفاوت وضح في مؤشر الربحية نتيجة تحقيق خسائر في هذه الفترة، وهذا ما أشارت إليه مشكلة الدراسة. ولهذا يضع نموذج Kida مصرف اليقين صراحة ضمن فئة المؤسسات المتعثرة في جميع سنوات الدراسة، بينما يصنف نموذج Sherrod مصرف اليقين من ضمن الفئة الثالثة التي تعرف بالمنطقة الرمادية، بحيث هذه المنطقة يصعب فيها الجزم بوجود تعثر مالي فعلي أو التأكيد على تمتع المصرف بالسلامة المالية بصورة كاملة.

ويُرجح بأن يكون الاختلاف الظاهر في نتائج النموذجين يعود بشكل رئيس إلى تباين الأوزان النسبية والمتغيرات المعتمدة في كل نموذج؛ إذ يمنح نموذج Kida أوزانًا سالبة أو منخفضة نسبيًا للمتغيرات، ونطاق تصنيف ضيق، فيُظهر حساسية عالية تجاه قياس أي مؤشر من المؤشرات المحسوبة خلال الفترة، في حين يعتمد نموذج Sherrod أوزانًا أكبر ونطاق تصنيف أوسع، وهذا يستلزم انحرافًا أكبر في المؤشرات لكي يخرج مصرف اليقين من "المنطقة الرمادية" إلى فئة التصنيف الأخرى.

6. النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

- أظهرت نتائج الدراسة إشارات تحذيرية متكررة بشأن مخاطر التعثر المالي، وذلك وفقاً لمعيار التصنيف المعتمد بنموذج Kida، حيث كانت نتائج مؤشر (Z) قيم سالبة طوال سنوات الدراسة دون استثناء، مع انخفاض ملحوظ في هذا المؤشر بنسبة 18.3% بين عامي 2020 و2024.
- أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بمصرف اليقين والمتحصل عليها من تطبيق نموذج Sherrod، المتمثلة في وقوع قيم (Z) بالكامل ضمن الفئة الثالثة من فئات التصنيف طوال فترة الدراسة، وإن كان هذا المستوى يقع ضمن المنطقة الوسطى "الرمادية" التي يصعب فيه الجزم القاطع بالسلامة المالية للمصرف أو بالخطر الجسيم.

- بناءً على التباين الجوهري الظاهر في نتائج الدراسة وفق النموذجين الخاصة بتحديد مستوى مخاطر التعثر المالي في مصرف اليقين، يُرجح بأن هذا التباين يعود بشكل رئيس إلى اختلاف الأوزان النسبية والمتغيرات المعتمدة في معادلة كل نموذج.
- أظهرت نتائج مؤشر النشاط (X4) وفق نموذج Kida، ضعفًا عامًا في كفاءة استغلال الأصول التي يملكها مصرف اليقين لتوليد الإيرادات، بحيث لم تتجاوز أعلى قيمة له 0.04، طوال فترة الدراسة.
- اتفقت نتائج الدراسة طبقًا لنموذجين على رصد تذبذب حقيقي في مؤشر الربحية لمصرف اليقين، والمتمثل في (X1) بنموذج Kida و (X4) بنموذج Sherrod، وذلك نتيجة تحقيق المصرف خسائر في بعض سنوات الدراسة.
- أظهرت نتائج مؤشر الرافعة المالية المتمثل في (X2) بنموذج Kida و (X3) بنموذج Sherrod، اتجاهًا تصاعديًا إيجابيًا في كلا النموذجين، مما يدل على تعزيز مصرف اليقين لقاعدته الرأسمالية الذاتية وتراجع اعتماده النسبي على التمويل الخارجي.
- أظهرت نتائج الدراسة انخفض ملحوظ في جانب الأصول السائلة المتمثل في (X5) بنموذج Kidaو (X2) وفق نموذج Sherrod، أي بنسبة 20.33%، مما يعكس انخفاض هامش الأمان النقدي في تغطية الالتزامات المتداولة.

2.6 التوصيات

- توصي الدراسة إدارة مصرف اليقين بتكثيف المتابعة الدورية لمؤشرات تقييم الأداء المالي بشكل عام ومؤشر الربحية بشكل خاص، وذلك بعد عودة المصرف إلى تسجيل خسارة في عام 2024، وتحديد ما إذا كانت هذه الخسارة ناتجة عن أسباب تشغيلية داخلية أم ناتجة عن ظروف خارجية، سعيًا للخروج من هذه المشكلة، وتحقيق استقرار مالي أفضل مستقبلًا.
- من خلال نتائج المؤشر(Z)، المتحصل عليها من تطبيق نموذج Sherrod، تقتضي الحالة المالية الراهنة لمصرف اليقين إجراء تحليل وتقييم مالي معمّق يأخذ في الاعتبار مختلف المؤشرات المالية، إلى جانب العوامل والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمصرف، هذا الأمر يساعد على تكوين صورة أكثر شمولية ودقة عن وضع المالي الحقيقي للمصرف.
- تحسين كفاءة استخدام الأصول لتوليد الإيرادات، من خلال مراجعة مكونات الأصول وسياسات التوظيف والاستثمار وتنويع مصادر الدخل التشغيلي.
- لتحسين مؤشر الربحية بمصرف اليقين، توصي الدراسة بترشيد الإنفاق من خلال خفض المصروفات التشغيلية بشكل عام، والحد من العمليات غير الضرورية التي لا ترتبط مباشرةً باستمرار النشاط.
- الاستمرار في دعم سياسة التمويل الداخلي بالمصرف من خلال زيادة مساهمة حقوق الملكية، لما لها من أثر إيجابي في تراجع الاعتماد على التمويل الخارجي، وتخفيف حدة المخاطر المالية المحددة وفق النموذجين.
- المتابعة المستمرة لمؤشر السيولة النقدية بالمصرف بما يضمن توافر هامش أمان مناسب لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، مع تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالأصول السائلة وكفاءة توظيف الموارد المالية.
- لتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي الليبي، توصي الدراسة إدارة مصرف اليقين الاستمرار في نشر البيانات والتقارير المالية بصورة دورية، وهذا يُسهم في تطوير الدراسات والبحوث العلمية في القطاع المصرفي الليبي، وكذلك يعزز ثقة المساهمين والمستثمرين الجدد والجهات الرقابية بالمعلومات المالية المعبرة عن نتائج أعمال ونشاط المصرف.
- لمواكبة التحديات والتطورات المستمرة التي يواجهها قطاع المصارف في ليبيا وخاصًة في السنوات الأخيرة، توصي الدراسة إدارة مصرف اليقين بالاهتمام المستمر بتدريب وتطوير الكادر الوظيفي لديه، ولا سيما العاملين في مجال التحليل المالي، وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة

تُسهم في رفع كفاءتهم وتنمية قدراتهم في هذا المجال، وهذا يعزز قدرة مصرف اليقين على تقييم أدائه المالي بصورة دورية، والكشف المبكر عن أي اختلالات قد تنذر بمخاطر التعثر المالي.

- وأخيراً، توصي الدراسة إدارة مصرف اليقين بالتعامل مع جميع الإشارات التحذيرية بجدية وخاصةً التي ظهرت في نتائج نموذج Kida، وذلك من خلال إجراء دراسات تحليلية مُعمقة باستخدام نماذج كمية أخرى متعارف عليها في مجال التحليل المالي، وهذا يُسهم في تكوين رؤية أكثر شمولًا عن الوضع المالي للمصرف.

قائمة المراجع

المصادر العربية

الأنصاري، أسامة عبد الخالق (2012)، *الإدارة المالية*. القاهرة: كتب عربية للنشر الإلكتروني.

الجندي، فرج سليم؛ الضراط، رنيم على (2025)، استخدام نموذجي شيرود والتمان في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية الليبية: دراسة حالة مصرف الصحاري للفترة (2012-2022)، *مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)*.

الحسناوي، سالم صلال؛ العذاري، نوفل يحيى (2021)، اختبار التعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال التحليل التمييزي (نموذج Sherrod): دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية.

أودينة، عبدالخالق؛ بوسالم، أبوبكر؛ شعشوع، أحمد (2021)، استخدام نموذجي "kida و Sherrod" في التنبؤ بالفشل المالي للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014-2018، المجلد (5)، العدد (1)، *مجلة البحوث والدراسات التجارية*.

بوعظمات، محمد اصميدة؛ المنفي، ميلاد محمد (2024)، (استخدام نماذج (Springate، Kida، Altman، Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية للمصارف التجارية الليبية (الوحدة، المتحد، الجمهورية) للفترة (2019-2023)، *مجلة الدراسات المستقبلية جامعة سرت*.

زرقاطة، مريم (2023)، التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الجزائرية باستخدام نموذج Sherrod و Kida ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية دراسة تطبيقية على مصرفي السلام و ABC الجزائريين خلال الفترة (2015-2018))، *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية*، الصفحات 833-854.

عقاد، ريم؛ جلالي، نجمة (2018) التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي، دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت- 2014-2016. *مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر -إدارة مالية*.

عرفة، مسعود علي؛ الجطري، مصطفى الشارف (2021)، استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، العدد (19)، *مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)*.

عون الله، سعاد؛ بن علي، بلعزوز (2018)، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي - بالإشارة إلى حالة الجزائر، المجلد 14، العدد 19، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، الصفحات 171-188.

كحلولي، أحلام بلقاسم؛ خلخال، منال (2021)، اختبار مدى قدرة نموذج شيرود (Sherrod, 1987) على التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر – دراسة عينة من المؤسسات الصناعية، المجلد 5، العدد ، *مجلة إضافات اقتصادية*، الصفحات 9-25.

مطر، محمد عطية (2016)، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الاساليب والادوات والاستخدامات العملية)* (المجلد الرابعة)، عمان - الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

مصرف اليقين (2024)، *الموقع الرسمي للمصرف*،(الإدارة العامة) تاريخ الاسترداد 2025، من https://yaqeenbank.ly/about.

مصرف اليقين، (2025)، التقارير المالية السنوية خلال الفترة (2020-2024)، تم الاسترداد من https://yaqeenbank.ly/annual-reports

المصادر الأجنبية

Abdulhassan, H. J., & Hamadi, I. B. (2025). Evaluating the predictive power of Altman, KIDA, and Sherrod Models for financial distress: Evidence from the Iraqi private banking sector (2021–2024). pp. 123-136.

Al-Banna, Z., Aziz, Q., & Qahtan, A. (2021). Utilizing the financing structure to mitigate financial fragility using the Kida model: An empirical study on a sample of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, 3(7). . *Al-Warith Journal*.

Elsayed, N. H., Aelasmer, S. Z., Ebrahime, R. S., Keedis, M. A., & Mansour, H. M. (2023). USING KIDA MODEL IN PREDICTING FINANCIAL FAILURE IN EGYPTIAN FIRMS, (Vol 08, N° 01). *Journal of Research in Finance and Accountin*, pp. 696-711.

Martinez, G., & Rodriguez, L. (2025). Climate risk integration in financial distress prediction models: Evidence from European manufacturing. *Journal of Cleaner Production, 445, 141234*. Retrieved from https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2025.141234

Rankin, M. (2012). *Contemporary issues in accounting, 1st Ed.* John Wiley and Sons Australia, Ltd, Milton, Qld. Retrieved from https://search.worldcat.org/title/Contemporary-issues-in-accounting/oclc/993773741

Senbet, L. W., & Wang, T. Y. (2021). Corporate Financial Distress and Bankruptcy: A Survey. Foundations and Trends in Finance, vol. 5, no. 2. *Administrative Sciences Journal*, p. 54. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/256017324

Weber, A., & Schmidt, M. (2025). Bayesian networks for bankruptcy prediction: Incorporating expert knowledge and uncertainty. European Accounting Review,34(1), 89-115. Retrieved from https://doi.org/10.1080/09638180.2024.2398765

.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of ALBAHIT and/or the editor(s). ALBAHIT and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content